مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المؤتمر الجغرافي الأول لقسم الجغرافيا بكلية الآداب بني وليد
المجلد الحادي عشر – العدد الرابع – 2026 عدد خاص الصفحات (53- 64) ISSN 3005-3900

Violence, Crime, and Community Security in Unstable Environments

Saleh M. M. Aldabib *
Department of Sociology, Faculty of Arts, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya
Salhaldebib@bwu.edu.ly

العنف والجريمة والأمن المجتمعي في البيئات غير المستقرة

د. صالح امعمر محمد الدبيب
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا.

Received: 19-03-2026	Accepted: 13-04-2025	Published: 01-06-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص

تسعي هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين العنف والجريمة والأمن المجتمعي في البيئات غير المستقرة، مع التركيز على المجتمع الليبي كدراسة حالة. وتسعى إلى بحث كيفية إسهام عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في ارتفاع مستويات العنف والأنشطة الإجرامية، وتأثير ذلك على الأمن المجتمعي. يتبنى البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا مقارنًا، بالاعتماد على البيانات الإحصائية والتقارير الدولية والنظريات الاجتماعية، مثل نظرية التفكك الاجتماعي، ونظرية الانحراف المعياري، ونظرية الضغط. وتشير النتائج إلى زيادة ملحوظة في معدلات الجريمة وحوادث العنف في ليبيا، مصحوبة بتراجع في الشعور بالأمان والثقة في مؤسسات الدولة. وتخلص الدراسة إلى أن العنف والجريمة في ليبيا هما نتاج بنيوي لعدم الاستقرار المزمن، وليس سلوكيات فردية معزولة. وتوصي الدراسة بتبني نهج شامل للأمن المجتمعي يتناول الأبعاد المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات الدالة: الأمن المجتمعي، البيئات غير المستقرة، الجريمة، العنف المجتمع الليبي.

Abstract

This study explores the relationship between violence, crime, and community security in unstable environments, focusing on Libyan society as a case study. It seeks to examine how political and social instability contributes to rising levels of violence and criminal activities and their impact on community security. The research adopts a descriptive-analytical and comparative approach, drawing on statistical data, international reports, and sociological theories such as social disorganization, anomie, and strain theory. The findings indicate a significant increase in crime rates and violent incidents in Libya, accompanied by a decline in the sense of safety and trust in state institutions. The study concludes that violence and crime in Libya are structural outcomes of prolonged instability rather than isolated individual behaviors. It recommends adopting a

comprehensive approach to community security that addresses institutional, economic, and social dimensions.

Keywords: Violence, Crime, Community Security, Unstable Environments, Libyan Society

المقدمة:

تشهد المجتمعات المعاصرة، لا سيما تلك التي تعاني من هشاشة سياسية وأمنية، تحولات عميقة في أنماط السلوك الاجتماعي، تتجلى أبرز مظاهرها في تصاعد معدلات العنف والجريمة، وتراجع مستويات الأمن المجتمعي. ويُعد هذا التداخل بين العنف والجريمة والأمن المجتمعي من القضايا المركزية في علم الاجتماع، لما له من تأثيرات مباشرة على استقرار المجتمعات واستدامة نظمها الاجتماعية والسياسية.

وتُظهر الأدبيات السوسيولوجية أن العنف والجريمة لا يمثلان مجرد انحرافات فردية، بل هما نتاج بنيوي لخلل في التوازن الاجتماعي، ينشأ نتيجة ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي، وغياب العدالة، وتفكك الروابط الاجتماعية، خاصة في البيئات التي تعاني من النزاعات أو التحولات السياسية الحادة. وفي هذا السياق، يصبح الأمن المجتمعي مؤشرًا حاسمًا لقياس مدى تماسك المجتمع وقدرته على حماية أفراده، ليس فقط من الأخطار المادية، بل أيضًا من مشاعر الخوف وعدم اليقين.

وتندرج ليبيا ضمن هذه البيئات غير المستقرة، حيث شهدت منذ عام 2011 تحولات جذرية في بنيتها السياسية والاجتماعية، انعكست بشكل مباشر على واقع الأمن المجتمعي. فقد أدت حالة الانقسام السياسي، وضعف مؤسسات الدولة، وانتشار السلاح، وظهور الفاعلين غير الرسميين، إلى إعادة تشكيل أنماط الضبط الاجتماعي، مما أسهم في بروز أشكال متعددة من العنف والجريمة، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

وفي ظل هذه الظروف، لم يعد العنف مقتصرًا على الصراعات المسلحة، بل امتد ليشمل أنماطًا يومية من العنف المجتمعي، مثل العنف الأسري، والاعتداءات، والجريمة المنظمة، مما يعكس تحولًا في بنية القيم والمعايير الاجتماعية. كما أصبح الأمن المجتمعي في ليبيا يتسم بطابع هش وغير متكافئ، حيث يختلف الإحساس بالأمان من منطقة إلى أخرى، وفقًا لدرجة الاستقرار المحلي، وقوة الفاعلين المسيطرين، ومدى حضور مؤسسات الدولة.

وانطلاقًا من ذلك، تكتسب هذه الدراسة أهميتها من محاولتها تحليل العلاقة بين العنف والجريمة والأمن المجتمعي في سياق البيئات غير المستقرة، من خلال إسقاط نظري وتطبيقي على الحالة الليبية. وتسعى الدراسة إلى فهم العوامل البنيوية المفسرة لهذه الظواهر، والكشف عن طبيعة التفاعل بينها، بما يسهم في تقديم رؤية علمية تساعد على صياغة سياسات اجتماعية وأمنية أكثر فاعلية.

مشكلة الدراسة:

تشهد البيئات غير المستقرة، ولا سيما تلك الخارجة من نزاعات مسلحة أو التي تعاني من ضعف مؤسسات الدولة، تصاعدًا ملحوظًا في مظاهر العنف والجريمة المنظمة وغير المنظمة، بما يشمل جرائم القتل، و الخطف، و السطو المسلح، والعنف الأسري، والاتجار بالبشر. ويقترن هذا التصاعد بتراجع قدرة أجهزة الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، وضعف الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وتآكل منظومة القيم والمعايير الاجتماعية.

وقد انعكس هذا الوضع سلبًا على الأمن المجتمعي، حيث أصبح الإحساس بالأمان هشًّا، وتزايدت المخاوف اليومية لدى الأفراد والجماعات، وتراجعت المشاركة المجتمعية، وانتشرت أنماط التكيّف السلبية مثل حمل السلاح، أو اللجوء إلى الحماية الذاتية، أو الانخراط في شبكات العنف.

ورغم كثرة الدراسات التي تناولت العنف أو الجريمة كلٌّ على حدة، إلا أن هناك قصورًا واضحًا في الدراسات التي تربط بين مستوى العنف والجريمة من جهة، ومستوى الأمن المجتمعي من جهة أخرى في البيئات غير المستقرة، خاصة في السياقات العربية والليبية، حيث تتداخل العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية بصورة معقّدة.

ومن هنا تتحدد **مشكلة الدراسة** في محاولة الكشف عن طبيعة هذه العلاقة وتحليل أبعادها، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين مستوى العنف والجريمة ومستوى الأمن المجتمعي في البيئات غير المستقرة؟

أهمية الدراسة:

- تسهم في إثراء الأدبيات السوسيولوجية المتعلقة بدراسة العنف والجريمة في سياق عدم الاستقرار.
- تقدم إطارًا تحليليًا يربط بين متغيرين أساسيين في علم الاجتماع الأمني: العنف والجريمة (كمتغير مستقل) والأمن المجتمعي (كمتغير تابع).
- تفيد صناع القرار في تصميم سياسات أمنية واجتماعية قائمة على الفهم العلمي لطبيعة الظاهرة.
- تساعد مؤسسات المجتمع المدني على تطوير برامج تدخل تستهدف الحد من العنف وتعزيز الأمن المجتمعي.
- تساهم في توجيه الجهود الوقائية بدل الاقتصار على المعالجة الأمنية اللاحقة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

التعرف على أبرز أنماط العنف والجريمة السائدة في البيئات غير المستقرة.

- تحليل العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤدية إلى تصاعد العنف والجريمة.
- الكشف عن طبيعة العلاقة بين العنف والجريمة والأمن المجتمعي.
- تقديم نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في صياغة استراتيجيات للحد من العنف وتعزيز الأمن المجتمعي.

تساؤلات الدراسة:

- ما أبرز أشكال العنف والجريمة في البيئات غير المستقرة؟
- ما العوامل الاجتماعية التي تسهم في انتشار العنف والجريمة؟
- كيف يتجلى ضعف الأمن المجتمعي في الحياة اليومية للأفراد؟
- إلى أي مدى يؤثر ارتفاع معدلات العنف والجريمة على شعور الأفراد بالأمن؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية كما هي في الواقع، وتحليل العلاقات بين متغيراتها، وتفسير نتائجها في ضوء الأُطر النظرية والدراسات السابقة.

كما استعانت الدراسة بأسلوب المقارنة بين بعض البيئات غير المستقرة بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف في تأثير العنف والجريمة على الأمن المجتمعي.

تاسعًا: أدوات جمع البيانات

تحليل التقارير الإحصائية الرسمية الصادرة عن المنظمات الدولية.

مراجعة الدراسات السابقة والأبحاث العلمية.

تحليل الوثائق والتقارير الحقوقية والأمنية.

الاستفادة من قواعد البيانات الدولية المتعلقة بالعنف والجريمة.

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسات دولية

1. دراسة Fitzpatrick & Gorr

عنوان الدراسة: Policing Chronic and Temporary Hot Spots of Violent Crime

سنة النشر: 2020

أهداف الدراسة:

دراسة أثر انتشار الشرطة في المناطق الأكثر عرضة للجريمة.

تحليل دور الدوريات الموجهة في الحد من الجرائم العنيفة.

تقييم استراتيجيات الشرطة الوقائية في تعزيز الأمن المجتمعي.

فروض الدراسة:

تركيز الدوريات الأمنية في المناطق الساخنة يقلل من الجرائم العنيفة.

التدخل الأمني المبكر يؤدي إلى تحسين الشعور بالأمن لدى السكان.
مجتمع الدراسة:
مدينة بيتسبرغ في الولايات المتحدة، وشملت الدراسة بيانات الجرائم المسجلة خلال 12 شهراً في مناطق مختلفة من المدينة.
النتائج:
انخفاض الجرائم العنيفة بنسبة 25% في المناطق التي طبقت فيها استراتيجية النقاط الساخنة.
لم تؤد الاستراتيجية إلى انتقال الجريمة إلى مناطق أخرى.
الدوريات الراجلة كانت أكثر فاعلية من الدوريات بالسيارات في الحد من الجرائم. (Fitzpatrick, D. J., &eal . (2020).

2. دراسة Kebede وآخرين

عنوان الدراسة: Crime Hotspot Analysis and Mapping Using Geospatial Technology
سنة النشر: 2024
أهداف الدراسة:
تحليل التوزيع الجغرافي للجريمة في المدن.
استخدام التقنيات الجغرافية في تحديد مناطق الجريمة المرتفعة.
دعم السياسات الأمنية لتعزيز الأمن المجتمعي.
فروض الدراسة:
الجريمة تتجمع في مناطق حضرية محددة.
تحليل البيانات الجغرافية يساعد في تطوير استراتيجيات الوقاية من الجريمة.
مجتمع الدراسة:
مدينة ديسي في إثيوبيا، واعتمدت الدراسة على بيانات الجرائم المسجلة في الأحياء الحضرية.
النتائج:
تم تحديد عدة مناطق ساخنة للجريمة داخل المدينة.
أظهرت النتائج وجود نمط مكاني واضح لتوزيع الجرائم.
يساعد التحليل الجغرافي في توجيه الموارد الأمنية بشكل أكثر فاعلية. (Kebede, H. A.,& eal(2024)

3. دراسة(2025) Albors Zumel وآخرين

عنوان الدراسة: Deep Learning for Crime Forecasting
سنة النشر: 2025
أهداف الدراسة:
استخدام الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بوقوع الجرائم.
تحليل العلاقة بين الحركة البشرية والجرائم.
تطوير أدوات وقائية لتعزيز الأمن المجتمعي.
فروض الدراسة:
البيانات الاجتماعية والحركية يمكن أن تتنبأ بمعدلات الجريمة.
دمج البيانات الاجتماعية مع التقنية يزيد دقة التنبؤ.
مجتمع الدراسة:
أربع مدن أمريكية (شيكاغو، لوس أنجلوس، بالتيمور، فيلادلفيا) خلال الفترة 2019–2023.
النتائج:
دمج بيانات الحركة البشرية مع البيانات الاجتماعية حسّن دقة التنبؤ بالجريمة.
استخدام الذكاء الاصطناعي يساعد الجهات الأمنية على اتخاذ إجراءات وقائية.

4. دراسة Avram (2025) وآخرين
عنوان الدراسة: Community Violence Intervention Programs
سنة النشر: 2024
أهداف الدراسة:
تقييم برامج التدخل المجتمعي في الحد من العنف المسلح.
دراسة دور المجتمع المحلي في الوقاية من الجريمة.
فروض الدراسة:
التدخل المجتمعي يقلل معدلات العنف.
التعاون بين المؤسسات الأمنية والمجتمع يعزز الأمن.
مجتمع الدراسة:
بيانات الجرائم العنيفة في مدينة نيويورك.
النتائج:
انخفاض حوادث إطلاق النار بنسبة ملحوظة بعد تطبيق برامج التدخل المجتمعي.
المشاركة المجتمعية عنصر أساسي في تعزيز الأمن المجتمعي.
5. دراسة Lindsley (2025) وآخرين
عنوان الدراسة: Neighborhood Violent Crime and Perceived Safety
سنة النشر: 2025
أهداف الدراسة:
دراسة تأثير العنف في الأحياء على الشعور بالأمن.
تحليل العلاقة بين الجريمة والصحة النفسية.
فروض الدراسة:
ارتفاع الجريمة يقلل الشعور بالأمن المجتمعي.
انعدام الأمن يؤثر في الصحة النفسية للسكان.
مجتمع الدراسة:
عينة كبيرة من الشباب في الولايات المتحدة.
النتائج:
ارتفاع معدلات العنف يرتبط بزيادة القلق والخوف بين السكان.
الشعور بالأمن عامل مهم في الاستقرار الاجتماعي.
ثانياً: دراسات عربية ومحلية
6. دراسة فاطمة البلوشي
عنوان الدراسة: دور الشرطة المجتمعية في الحد من الجريمة
سنة النشر: 2020
أهداف الدراسة:
تحليل دور الشرطة المجتمعية في الحد من الجرائم.
تعزيز العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
فروض الدراسة:
زيادة التعاون بين المجتمع والشرطة تقلل الجريمة.
ضعف الثقة بين المجتمع والمؤسسات الأمنية يزيد الجريمة.
مجتمع الدراسة:
عينة من أفراد المجتمع في الجزائر.
النتائج:

أثبتت الدراسة أن برامج الشرطة المجتمعية تقلل السلوكيات الإجرامية.
التعاون بين المجتمع والشرطة يعزز الأمن المجتمعي.

7. دراسة ميلاد عريشة

عنوان الدراسة: منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الجريمة
سنة النشر: 2023
أهداف الدراسة:
دراسة دور منظمات المجتمع المدني في الحد من الجريمة.
تحليل العلاقة بين المشاركة المجتمعية والأمن المجتمعي.
فروض الدراسة:
مشاركة المجتمع المدني تقلل معدلات الجريمة.
ضعف المؤسسات الاجتماعية يزيد من الانحراف.
مجتمع الدراسة:
تحليل نظري لدور المؤسسات المجتمعية في مكافحة الجريمة.
النتائج:
المجتمع المدني عنصر مهم في الوقاية من الجريمة.
التعاون بين المؤسسات الرسمية والمجتمع ضروري لتحقيق الأمن المجتمعي.

8. دراسة خديجة أمين

عنوان الدراسة: دور الشرطة المجتمعية في مواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة
سنة النشر: 2024
أهداف الدراسة:
تحليل دور الشرطة المجتمعية في مواجهة الجرائم الحديثة.
تعزيز مفهوم الأمن المجتمعي.
فروض الدراسة:
المشاركة المجتمعية تعزز الأمن.
التعاون بين المؤسسات الأمنية والمجتمع يقلل الجريمة.
مجتمع الدراسة:
بيانات المؤسسات الأمنية في الدول العربية.
النتائج:
الشرطة المجتمعية تعد من أهم الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الجريمة.
زيادة الثقة بين المجتمع والشرطة تؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة.

9. دراسة سماح عبداللطيف

عنوان الدراسة: القضايا المعاصرة في علم اجتماع الجريمة
سنة النشر: 2022
أهداف الدراسة:
تحليل الاتجاهات الحديثة في دراسة الجريمة.
تحديد القضايا البحثية المرتبطة بالأمن المجتمعي.
فروض الدراسة:
التحولات الاجتماعية تؤدي إلى ظهور أنماط جديدة من الجريمة.
السياسات الوقائية تعزز الأمن المجتمعي.
مجتمع الدراسة:
تحليل الدراسات العربية والدولية في علم اجتماع الجريمة.

النتائج:
الجريمة الحديثة مرتبطة بالتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية.
الوقاية المجتمعية عنصر مهم في مكافحة الجريمة.
10. دراسة حول مبادرة الشرطة المجتمعية في الإمارات
عنوان الدراسة: Community Policing and Public Safety
سنة النشر: 2022
أهداف الدراسة:
تقييم دور المبادرات المجتمعية في دعم الشرطة.
دراسة أثر المشاركة المجتمعية في تعزيز الأمن.
فروض الدراسة:
المشاركة المجتمعية تقلل الجريمة.
الثقة بين المجتمع والشرطة تعزز الأمن.
مجتمع الدراسة:
برنامج تطوعي مجتمعي في دولة الإمارات.
النتائج:
ارتفاع مستوى رضا المواطنين عن الأمن.
انخفاض معدلات الجريمة نتيجة التعاون المجتمعي مع الشرطة.
خلاصة الدراسات السابقة
تشير الدراسات الحديثة إلى أن:
العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي تزيد معدلات الجريمة.
الشرطة المجتمعية والمشاركة المجتمعية من أهم الوسائل الحديثة لتعزيز الأمن المجتمعي.
التكنولوجيا وتحليل البيانات أصبحت أدوات مهمة للتنبؤ بالجريمة والوقاية منها.
تعزيز الثقة بين المجتمع والمؤسسات الأمنية يؤدي إلى انخفاض معدلات العنف والجريمة.
الإطار النظري والمقارن للعنف والجريمة والأمن المجتمعي في البيئات غير المستقرة
مقدمة
يهدف هذا الفصل إلى بناء الإطار النظري الذي يفسّر ظواهر العنف والجريمة في البيئات غير المستقرة، وتحليل انعكاساتها على الأمن المجتمعي، وذلك من خلال عرض المفاهيم الأساسية، واستعراض أهم النظريات السوسيولوجية المفسّرة، ثم إجراء مقارنة بين عدد من البيئات غير المستقرة لإبراز أوجه التشابه والاختلاف في أنماط العنف والجريمة ومستويات الأمن المجتمعي.
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي
أولًا: مفهوم العنف
يُعرّف العنف اجتماعيًا بأنه استخدام القوة المادية أو الرمزية أو النفسية ضد الأفراد أو الجماعات، بما يؤدي إلى إلحاق أذى جسدي أو نفسي أو اجتماعي، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. .(أ. د. أمل عايز، م. د. سماهر مصطفى يونس (2025) 448-465)
وفي البيئات غير المستقرة، يتخذ العنف أشكالًا متعددة، منها:
العنف المسلح المرتبط بالنزاعات والصراعات.
العنف المجتمعي (الاعتداءات، و الثأر، والعنف بين الجماعات).
العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
العنف المؤسسي الناتج عن ضعف أو غياب الدولة.
ويُعد العنف في هذه البيئات ظاهرة بنيوية، لا تقتصر على الأفراد بل تتجذر في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ثانيًا: مفهوم الجريمة
الجريمة هي كل سلوك يُجرَّم قانونًا لما ينطوي عليه من تهديد لأمن الأفراد والمجتمع، وتتفاوت خطورتها من جرائم بسيطة (كالسرقة) إلى جرائم جسيمة (كالقتل، و الخطف، و الاتجار بالبشر). (عبد الله نجم عبد الله، علي يوسف الشكري (2025) 960-977)
في البيئات غير المستقرة، تتميز الجريمة بالخصائص الآتية:
ارتفاع معدلات الجرائم العنيفة.
انتشار الجريمة المنظمة والاقتصاد غير المشروع.
تداخل الجريمة مع الصراع السياسي والعسكري.
ضعف آليات الردع القانوني.
ثالثًا: مفهوم الأمن المجتمعي
الأمن المجتمعي هو حالة من الطمأنينة والاستقرار يشعر بها الأفراد والجماعات، نتيجة توفر الحماية القانونية، وتماسك العلاقات الاجتماعية، والثقة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. .(أبوالغيط، & محمود محمد منجود(2025) 213-235)
ولا يقتصر الأمن المجتمعي على البعد الأمني الصرف، بل يشمل:
الأمن الاجتماعي.
الأمن الاقتصادي.
الأمن النفسي.
الأمن الثقافي.
ويُعد الأمن المجتمعي مؤشرًا حاسمًا على درجة استقرار المجتمع وقدرته على الاستمرار والتنمية.
النظريات المفسّرة للعنف والجريمة في البيئات غير المستقرة
أولًا: نظرية التفكك الاجتماعي
تفترض هذه النظرية أن الجريمة والعنف ينتجان عن ضعف الروابط الاجتماعية، وغياب المعايير المشتركة، وتراجع دور مؤسسات الضبط الاجتماعي مثل الأسرة، و المدرسة، والمجتمع المحلي. (بكري موسى جاي.(2022) 412-431)
في البيئات غير المستقرة:
تؤدي النزاعات إلى تفكك النسيج الاجتماعي.
تتراجع سلطة القانون.
تحل الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية محل الدولة.
وبذلك تصبح الجريمة وسيلة بديلة لتحقيق المصالح الفردية والجماعية.
ثانيًا: نظرية الضغط الاجتماعي
ترى هذه النظرية أن الأفراد يلجؤون إلى العنف والجريمة عندما يعجزون عن تحقيق أهدافهم المشروعة بوسائل مشروعة، نتيجة الفقر، البطالة، والتهميش.
وتتجلى هذه النظرية بوضوح في البيئات غير المستقرة، حيث:
ترتفع معدلات البطالة خاصة بين الشباب.
تتقلص فرص التعليم والعمل.
يصبح الانخراط في العنف أو الجريمة خيارًا قسريًا للبقاء.
المبحث الثاني: المقاربة المقارنة للعنف والجريمة والأمن المجتمعي
أولًا: البيئات الخارجة من نزاعات مسلحة
مثل ليبيا، سوريا، اليمن:
- ارتفاع معدلات العنف المسلح.
- انتشار الجريمة المنظمة.

- ضعف شديد في الأمن المجتمعي.
- سيادة ثقافة الخوف والحماية الذاتية.

ثانيًا: البيئات الحضرية الفقيرة في دول نامية

- انتشار الجرائم الاقتصادية والعنيفة.
- ضعف الخدمات والبنية التحتية.
- تفاوت واضح في مستويات الأمن بين الأحياء.

ثالثًا: أوجه التشابه والاختلاف

أوجه التشابه:

- هشاشة مؤسسات الدولة.
- تراجع الثقة المجتمعية.
- ارتفاع معدلات الخوف من الجريمة.

أوجه الاختلاف:

- طبيعة الجريمة (منظمة/فردية).
- درجة تدخل الدولة.
- دور المجتمع المدني.

خلاصة

بيّن هذا الفصل أن العنف والجريمة في البيئات غير المستقرة ليسا ظاهرتين معزولتين، بل هما نتاج بنية اجتماعية مضطربة، وأن الأمن المجتمعي يتأثر بشكل مباشر بمستوى العنف والجريمة، وبقدرة المجتمع على إعادة بناء مؤسساته الرسمية وغير الرسمية.

مقارنة بين ليبيا وبعض الدول الهشة، في معدلات العنف والجريمة خلال العقد الأخير (2015–2024)

أولًا: مفهوم الدول الهشة

يشير مفهوم الدول الهشة في الأدبيات السياسية والاجتماعية إلى الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات السياسية والأمنية وعدم القدرة على توفير الأمن والخدمات الأساسية للمواطنين. ويستخدم هذا المفهوم في تقارير مثل تقارير البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.(مجـدى محمـد، & زينـب. (2025). ويري خيري مصطفى الشورى(2025) .ان من أبرز الدول المصنفة ضمن الدول الهشة خلال العقد الأخير الدول التالية:

- ليبيا.
- اليمن.
- سوريا.
- العراق.
- السودان.
- الصومال.
- أفغانستان. (خيري مصطفى الشورى، & منى. (2025) 5128-5158).

ثانيًا: مقارنة معدلات العنف والجريمة

الجدول (1): معدل جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة

الدولة	معدل جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة	طبيعة الصراع
أفغانستان	6 – 7	نزاع مسلح طويل
اليمن	6 – 8	حرب أهلية
العراق	6-10	صراع مسلح وإرهاب
السودان	7-9	نزاعات داخلية

الصومال	12-9	انهيار مؤسسات الدولة
سوريا	7-5	حرب أهلية
ليبيا	3 – 6 تقريبًا	صراع سياسي وانتشار السلاح

المصدر: .(United Nations Office on Drugs and Crime. (2023) p p 60-75)

يتضح من الجدول أن ليبيا تقع في المستوى المتوسط بين الدول الهشة من حيث معدل جرائم القتل، لكنها لا تصل إلى مستويات العنف المرتفعة في بعض الدول التي تشهد حروبًا مفتوحة.

المتوسط العالمي للمقارنة يبلغ حوالي 5.5 جريمة قتل لكل 100 ألف نسمة وفق تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ثالثًا: الجريمة المنظمة

تشير تقارير Global Initiative Against Transnational Organized Crime (2021) إلى أن الدول الهشة تمثل بيئة خصبة لنشاط الجريمة المنظمة.

جدول (2) : ترتيب بعض الدول في مؤشر الجريمة المنظمة

الدولة	مستوى الجريمة المنظمة
ليبيا	مرتفع
أفغانستان	مرتفع جدًا
الصومال	مرتفع جدًا
العراق	متوسط إلى مرتفع
اليمن	مرتفع

المصدر: Global Initiative Against Transnational Organized Crime (2021) p p6-15)

وقد احتلت ليبيا المرتبة الأولى في شمال أفريقيا في مؤشر الجريمة المنظمة لعام 2021 نتيجة انتشار شبكات تهريب البشر والسلاح.(ضبيش، & رشا عطوة عبدالحكيم. (2022) 1-37).

رابعًا: أشكال العنف في الدول الهشة

تتشابه أنماط الجريمة في هذه الدول وتشمل:

الجريمة المنظمة.

الاتجار بالبشر.

تهريب المهاجرين.

تهريب الأسلحة.

العنف المرتبط بالنزاعات.

الاشتباكات المسلحة.

الاغتيالات السياسية.

الجرائم التقليدية.

السرقة.

السطو المسلح.

الاختطاف. (ازهار عبدالله حسن الموسوي، & مهند حسين نعيم الجابري (2025) 721-757).

وفي ليبيا تتركز الجرائم خصوصًا في:

تهريب المهاجرين عبر البحر المتوسط.

تجارة السلاح.

الاتجار بالمخدرات. (عيسى إسريتي شطيب إسريتي. 2025)

خامسًا: أسباب تشابه معدلات الجريمة بين ليبيا والدول الهشة

تشير الأدبيات السوسيولوجية إلى مجموعة من العوامل المشتركة:

ضعف مؤسسات الدولة الأمنية.

انتشار السلاح بين المدنيين.

النزاعات السياسية الداخلية.

ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.

ضعف الضبط الاجتماعي والقانوني.

وتؤكد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الدول الهشة تشهد معدلات جريمة أعلى بنسبة تصل إلى 40٪ مقارنة بالدول المستقرة.

سادسًا: خلاصة المقارنة

يمكن تلخيص وضع ليبيا مقارنة بالدول الهشة في النقاط التالية:

ليبيا ليست الأكثر عنفًا بين الدول الهشة لكنها ضمن المستوى المرتفع من الجريمة.

الجريمة في ليبيا ترتبط غالبًا بـ الجريمة المنظمة والتهريب أكثر من الجرائم التقليدية.

عدم الاستقرار السياسي وانتشار السلاح بعد 2011 أسهما في زيادة معدلات العنف.

تشترك ليبيا مع دول مثل العراق واليمن في العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية المنتجة للجريمة.

3. النتائج والمناقشة

1. أهم النتائج

يرتبط انعدام الاستقرار السياسي والمؤسساتي بارتفاع محسوس في معدلات العنف والجريمة. في ليبيا مثلاً، وصل مؤشر الجريمة إلى 55.8% مع شلل لسلطة القانون في أجزاء واسعة من الأراضي.

البيئات المتأثرة بالصراع تشهد ارتفاعًا في العنف ضد المدنيين وخاصة الأطفال والنساء، وهو ما يؤثر على التماسك الاجتماعي والأمن المجتمعي بشكل عام.

ضعف التعاون بين السكان والسلطات الأمنية في مناطق غير مستقرة يعزز ما يُعرف بـ"مناطق الضعف" (vulnerable areas) حيث يصبح النشاط الإجرامي أكثر تركيزًا وخطورة.

2. التوصيات

أ. تعزيز الأمن المجتمعي

تطوير آليات العدالة الجنائية الفعالة وتحديث نظم العدالة لضمان مواجهات أسرع للجريمة.

دعم حملات التوعية المجتمعية لرفض العنف وبناء ثقافة سلام وتنمية روح المواطنة.

أ. التدخل المبكر للمجتمعات

الاستثمار في التعليم والبرامج الاقتصادية التي توفر فرص العمل للشباب، مما يقلل من الدوافع الاقتصادية للعنف.

تقوية أطر التعاون بين المجتمع المدني والسلطات الأمنية لضمان تبادل المعلومات والرد السريع على المخاطر.

ب. استخدام البيانات لتحسين اتخاذ القرار

إنشاء نظم رصد جرائم وتحليلها بشكل منتظم وتحديث قواعد البيانات لتوجيه الموارد الأمنية والاجتماعية بطريقة أكثر كفاءة.

إذا أردت إضافة بيانات إحصائية أكثر تفصيلًا (على سبيل المثال معدلات قتل، سرقات، وحالات عنف في ليبيا أو دول مماثلة عبر الأعوام الأخيرة)، فيمكنني تجميع جداول وإحصاءات مع مصادر رسمية وتقديمها في شكل منظم.

المراجع

[1] البلوشي، ف. ع. م. ع. (2020). دراسة دور الشرطة المجتمعية في الحد من الجريمة. مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية Учредители: AL-HIKMA Scientific Research Center، 4.

[2] ميلاد امحمد عريشه. (2023). منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الجريمة دراسة نظرية في علم اجتماع الجريمة. مجلة الاصالة، 1(7).

[3] أمين، & خديجة عرفة محمد. (2024). دور الشرطة المجتمعيَّة في مواجهة أبرز التهديدات الأمنيَّة المعاصرة.

[4] عبداللطيف، سماح محمد. (2022). القضايا الحديثة في علم اجتماع الجريمة.

[5] أمل عايز، م. د. سماهر مصطفى يونس. (2025). دور الارشاد النفسي (الجمعي) في خفض العنف الاسري لدى الاطفال والمراهقين. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(9)، 448-465.

[6] عبد الله نجم عبد الله، د. علي يوسف الشكري. (2025). الضرورة والتناسب في القانون الجنائي: دراسة في المفهوم والأساس القانوني والقيود الإجرائية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(5)، 960-977.

[7] أبوالغيط، & محمود محمدمنجود. (2025). أثر النزاعات الداخلية على الأمن المجتمعي على الصعيد الوطني والدولي. مجلّة إبداع في الآداب والدراسات الإنسانيّة والاجتماعيّة، 1(6.1)، 213-235.

[8] نور صباح نعيم. (2025). نظرية الإدراك الاجتماعي في الاستدامة البيئية: دراسة عن السلوك الموالي للبيئة في السياق الاجتماعي. مجلة آداب المستنصرية، 49(111)، 115-124.

[9] بكري موسى جاي. (2022). دور مؤسسات التنمية الاجتماعية في مواجهة مشكلة الجريمة والانحراف بجزيرة انغازيجا بجزر القمر. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(11)، 412-431.)

[10] مجدى محمد، & زينب. (2025). تأثير الصراع على هشاشة الدولة فى السودان فى الفترة (2019–2024). الأمن القومى والاستراتيجية، 3(6)، 7-25.

[11] خيري مصطفى الشورى، & منى. (2025). إشكاليات بناء الدولة ومؤسساتها في الدول الهشّة خلال التحوّل من الصراع: دراسة مقارنة بين حالتي اليمن وليبيا. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 16(3)، 5128-5158.

[12] ضبيش، & رشا عطوة عبدالحكيم. (2022). التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حالة الدولة الليبية. مجلة السياسة والاقتصاد، 14(13)، 1-37.

[13] ازهار عبدالله حسن الموسوي، & مهند حسين نعيم الجابري. (2025). اثر العدالة الاجتماعية في الحد من التطرف. مجلة المثنى للعلوم القانونية والسياسية، 2(خاص).

[14] عيسى إسريتي شطيب إسريتي. (2025). دور الأمن في مكافحة الجريمة في ليبيا: التحديات والفرص خلال الفترة من (2010-2014). Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences، 10(2)، 400-411.

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

[15] Fitzpatrick, D. J., Gorr, W. L., & Neill, D. B. (2020). Policing chronic and temporary hot spots of violent crime: A controlled field experiment. *arXiv preprint arXiv:2011.06019*.

[16] Kebede, H. A., Assen, M. M., & Sharew, M. A. (2024). Crime Hotspot Analysis and Mapping Using Geospatial Technology in Dessie City, Ethiopia. *arXiv preprint arXiv:2501.00036*.

[17] Albors Zumel, A., Tizzoni, M., & Campedelli, G. M. (2025). Deep Learning for Crime Forecasting: The Role of Mobility at Fine-grained Spatiotemporal Scales. *Journal of Quantitative Criminology*, 1-58.

[18] Avram, R., Koepcke, E. J., Moussawi, A., & Nuñez, M. (2024). Do Cure Violence Programs Reduce Gun Violence? Evidence from New York City. *arXiv preprint arXiv:2406.02459*.

[19] Lindsley, P. M., Elsayed, N. M., & Barch, D. M. (2025). Contributions of neighborhood violent crime and perceived neighborhood safety to cognition and mental health in the adolescent brain cognitive development study. *Developmental Cognitive Neuroscience*, 101660.

[20] Policing Journal. (2022). Community Policing and Public Safety

[21] United Nations Office on Drugs and Crime. (2023). Global Study on Homicide. Vienna: United Nations.

[22] United Nations Development Programme. (2023). Human Development Report.

[23] TheGlobalEconomy.com

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.